

في مقدمتهم باسندوة

6348 مسئولاً رفضوا تقديم إقراراتهم بالذمة المالية

ببت عملية إقصاء هيئة مكافحة الفساد غير طبيعية وأثارت لفظاً في الشارع حول تناقضات القرار السياسي والذي يعكس اهتزازاً في إدارة الدولة ومؤسساتها، بيد أن توافق الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية مع قرار مجلس الوزراء حول هيئة مكافحة الفساد يضع أكثر من سؤال وعلامة استفهام حول حقيقة الدوافع الحقيقية وراء ما يحدث ولماذا في هذا الوقت بالذات رفض رئيس حكومة الوفاق محمد سالم باسندوة تقديم أقرار بذمته المالية الى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وتوجيهه لوزراء الحكومة ومن تم تعيينهم مؤخراً في مرافق ومؤسسات الدولة المختلفة بعدم التعامل مع الهيئة.

علي الشعباني

وزارة الاعلام 142	وزارة الادارة المحلية 625	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة 15
وزارة الخارجية 80	وزارة شئون المغتربين 16	رئاسة مجلس الوزراء 17
وزارة الشباب والرياضة 17	وزارة المالية 335	البنك اليمني للانشاء والتعمير 9
وزارة الشؤون القانونية 6	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات 265	البنك الاهلي 22
وزارة التربية والتعليم 27	وزارة الزراعة والري 37	اللجنة الوطنية اليمنية للتربية والثقافة والعلوم 3
وزارة الخدمة المدنية والتأمينات 4	وزارة التعليم الفني والمهني 44	مجلس الشوري 53
وزارة الصحة والسكان 68	وزارة الثقافة 44	بنك التسليف التعاوني الزراعي 112
وزارة الثروة السمكية 5	وزارة النقل 108	الجهاز المركزي للاحصاء 11
وزارة العدل 928	وزارة حقوق الانسان 5	الهيئة العامة للمناطق الحرة 3
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 86	وزارة الصناعة والتجارة 27	الهيئة العامة للاراضي والمساحة والتخطيط العمراني 32
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل 5	أمانة العاصمة 99	صندوق الرعاية الاجتماعية 11
وزارة السياحة 8	وزارة التخطيط والتعاون الدولي 13	كلية المجتمع 4
وزارة الاشغال العامة والطرق 23	المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي 1	الهيئة العامة لتطوير المناطق الشرقية 1
وزارة المياه والبيئة 255	مجلس القضاء الاعلى 1	اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء 39
وزارة النفط والمعادن 231	مكتب رئاسة الجمهورية 12	المحكمة العليا 6
وزارة الكهرباء والطاقة 161	الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة 17	المجلس الوطني للسكان 1
وزارة الاوقاف والارشاد 53	البنك المركزي اليمني 14	مجلس النواب 39

وعلى الرغم من ان الاخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- كان قد بعث برسالة الى مجلس النواب مطلع يوليو من العام الماضي لاستمرار عمل الهيئة بتشكيلتها الحالية حتى انتهاء الفترة الانتقالية، إلا ان رئيس الحكومة واصل رفضه للتخاطب مع الهيئة منذ أن تم تشكيل حكومة الوفاق..

وفي تطور تصعيدي وجه باسندوة الاسبوع الماضي وزارة الاعلام بعدم بث اي اخبار تتعلق بهيئة مكافحة الفساد بحجة انها منتهية الصلاحية، بعد ان كان رئيس قطاع الاعلام في الهيئة ياسين عبده سعيد كشف الشهر الماضي عن أن رئيس مجلس الوزراء باسندوة وعدداً من الوزراء وكبار المسؤولين لم يقدموا إقرارات الذمة المالية للهيئة. وعلق على قرار الحكومة بأنه يعد تنصلاً لمطالبة الهيئة للحكومة العمل على مكافحة الفساد في عدد من القضايا أهمها قضية موانئ عدن والغاء اتفاقية مع شركة موانئ دبي حيث عملت الحكومة على استقطاع ما نسبته (1%) كعمولة من قيمة الصفقة- ما يعادل 76 الف دولار- لصالح الحكومة بطريقة غير قانونية ومخالفة لمبادئ الاتفاقية. فضلاً عن قضايا شراء الطاقة الكهربائية بالمخالفة وأراضي مطار الحديدة ومخالفات لجنة المزايدات والمناقصات.

وقال: ان حكومة باسندوة تحاول التهرب من تلك القضايا من خلال ما اتخذته من قرار بعدم التعامل مع هيئة مكافحة الفساد.

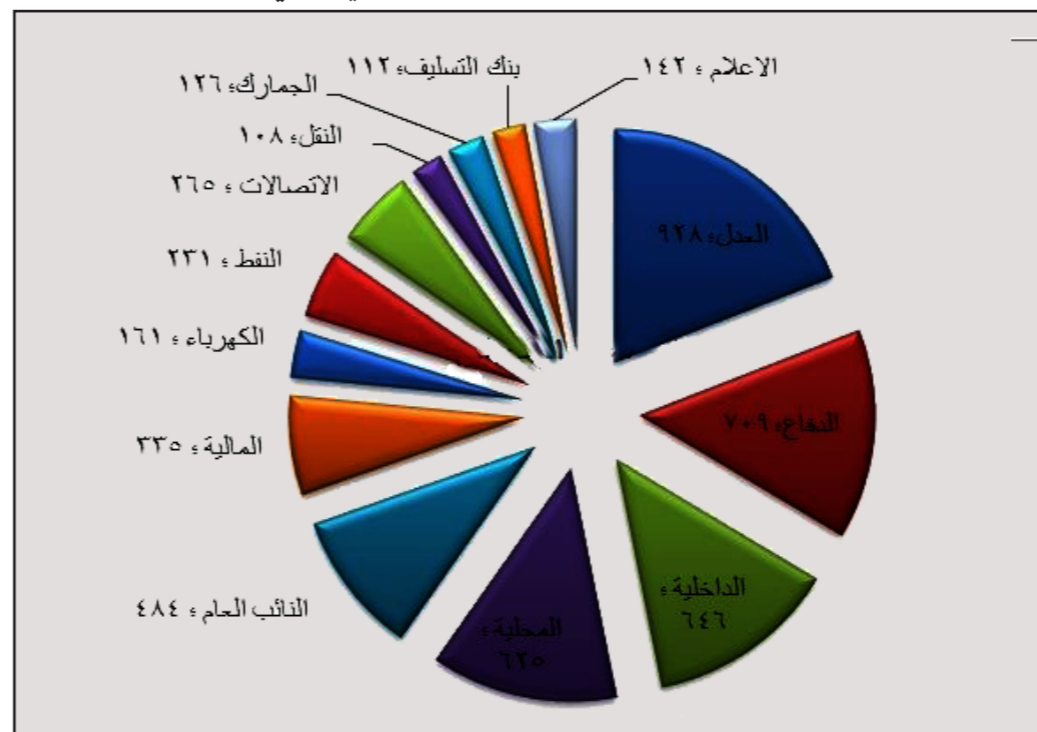
وكانت الهيئة العليا لمكافحة الفساد قد صرحت في وقت سابق عدم تقديم حكومة الوفاق إقراراً بالذمة المالية. وكشف رئيس قطاع الذمة المالية محمد المطري ان 6348 مسئولاً بينهم وزراء امتنعوا عن تقديم إقراراتهم بالذمة المالية حتى نهاية العام 2012م..

واكد ان وزارات العدل والادارة المحلية والدفاع والداخلية والاعلام هي أكثر الوزارات التي تخلف المسئولون فيها عن تقديم إقراراتهم بالذمة المالية.

«الميثاق» تنشر أبرز الجهات الحكومية التي لم يقدم مسؤوليها إقراراتهم بالذمة المالية للعام 2012م على النحو التالي:

وزارة الدفاع 709

وزارة الداخلية 646



صندوق اعمار محافظة صعدة 3	الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات 2	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 1	المعهد الوطني للعلوم الادارية 10	الصندوق الاجتماعي للتنمية 1	الهيئة العامة لحماية البيئة 10	الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف 43	الهيئة العامة للموارد المائية 28	الاجمالي (6348)
هذا وكان الاخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية قد أصدر توجيهات إلى رئيس وأعضاء مجلس الشوري بترشيح قائمة لعضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بديلة عن الهيئة الحالية.	وقضت توجيهات الرئيس بأن يقوم مجلس الشوري بالإجراءات القانونية لترشيح هيئة وطنية عليا لمكافحة الفساد بديلة عن الهيئة الحالية من خلال ترشيح قائمة من 30 شخصا لعضوية الهيئة تمهيدا لتقديمها إلى مجلس النواب لتزكية أحد عشر شخصا من بين تلك القائمة ورفعهم إلى رئيس الجمهورية ليصدر قراراً بتعيينهم.	تمكن قائد اللواء السدمي بمساعدة آخرين من الهروب نحو قيادة اللواء، التي دخل فيها وأغلق أفراد حراسته بوابتها؛ غير أن الميليشيات المندسة كسروا البوابة واقتحموا مقر القيادة. واخذوا السدمي واعتدوا عليه بالضرب مرة أخرى. وظلت دماثة تنزف دون رحمة حتى وصل إلى بوابة المعسكر، حيث تمكن أحد الجنود المتقاعدين، ويمتلك دكاناً أمام المعسكر من أخذه في سيارته (الهيولوكس) وتهريبه.	ووفقاً لمعلومات صحفية فقد أطلقت تلك العناصر وإبلا كتيفاً من الرصاص على طمحين عسكريين حاولا اللحاق به.. وتم إعطابهما كما تم تكسير طمحين آخرين.	وعند وصول السدمي إلى معسكر ثانٍ يتبع اللواء يقع على بعد كيلو متر من المعسكر الذي تم فيه الاعتداء عليه. حينها اغترضته عناصر أخرى، ولحقهم طقم من مدفعية الهوزر وعليه جنود فتحوا أسلحتهم تجاه تلك العناصر الذين ردوا بتوجيه أسلحتهم، ما دفع بالسدمي إلى إيقاف التوتير وطلب من الجانبين أن يدعوهم يذهب حقناً للدماء.	ووفقاً لصحيفة «الشارع» فقد نقلت عن مصدر لم تسمه: ان سائق السيارة الهيولوكس قال للفوضويين: (حرام وطلاق لو قرب احد منكم سيارتي أو اقترب من السدمي فسأقتله. حيث دعا الرجل يمضي، وتشاهدون الدماء تسيل من رأسه).	وتابع: (توقف التوتير وانزل الجنود أسلحتهم وسحبوا للسدي بمواصلة طريقه نحو العاصمة صنعاء، وعند وصول السيارة الهيولوكس إلى وادي خيوان توقف سائقها، حيث انتقل السدمي إلى سيارته طقم عسكري التي لحقت به إلى هناك، وتوجهت به نحو العاصمة، مشيراً إلى أن طقمها عسكرياً آخر لحق بسيارة السدمي لتأمينها من عمليات التقطع.	موضحاً أن السدمي سأل صاحب السيارة الهيولوكس عن مصير نجله فارس، الذي كان في اللواء، فطمأنه السائق بأن نجله مختبئ	

تراجيديا انقلاب الفرقة على قائد لواء العمالقة

لديه في دكانه الواقع أمام بوابة اللواء، وتمكن بعدها من المغادرة على متن سيارة (بيجو) أوقفها له صاحب الدكان.

تؤكد هذه الدلائل على تورط حميد القشبي، وعلى محسن الأحمر، بالوقوف خلف ما جرى للسدمي.. ووفقاً لمصدر عسكري فضل عدم ذكر اسمه - ذكر أن حميد القشبي قائد اللواء ٢١٠ طلب من حفظ الله السدمي ان يحضر قوات من لوائه للمشاركة في التمشيد والعرض العسكري الذي أقيم مؤخراً في اللواء ٢١٠ مدرع في عمران، فرفض قائد اللواء السدمي، الذي تم تعيينه في قيادة اللواء خلفاً للجائفي.

وقال المصدر: (السدمي قال للقشبي أنه لم يتلق بلاغاً من وزارة الدفاع بمشاركته في التمشيد والعرض، فقال له القشبي إن قائد المنطقة على محسن بأمره بذلك، فرفض السدمي وقال له إنه مرتبط بوزارة الدفاع).

وفيما اعتبر المصدر ما جرى تأدياً لقائد اللواء السدمي من قبل علي محسن والقشبي، أفاد أن القشبي وصل في الثامنة من مساء أمس إلى مقر اللواء ٢٩ في (حرف سفيان) وتفقده ثم عاد إلى مقره في عمران.

الجدير بالذكر ان اللواء (٢٩) يحتوي على أكثر من ٦٦ دبابة وعدد من المدافع ذاتية الحركة ومدافع الهاون وكمية كبيرة من الأسلحة المتوسطة والخفيفة والذخائر، ويحتل موقعا استراتيجياً مهماً في منطقة حرف سفيان بمحافظة عمران.

القيادة وكسروا بوابة قيادة اللواء، ثم أخرجوا القائد منها وهو يتعرض للضرب. وكانت تلك العناصر قد توجهت الى قيادة اللواء، لتنفيذ برسالة موجهة لرئيس الجمهورية مفادها ان اقطاعيات علي محسن واولاد الاحمر خاصة ولا تخضع للقرارات الجمهورية..

تقول بعض الروايات ان عناصر مندسة ومستأجرة افتعلت مشكلة تافهة بهدف تبرير الاعتداء على السدمي حيث أولا هاجموا

> أكدت مصادر عسكرية أن العميد الركن حفظ الله السدمي قائد لواء العمالقة المرابط بمنطقة حرف سفيان قد عاد إلى اللواء (٢٩) يوم أمس الأول بعد رفض منتسبي اللواء السماح للمنشق حميد القشبي بالبقاء في اللواء وتعيين قائد آخر من قبله بدلاً عن العميد حفظ الله السدمي الذي عاد إلى اللواء لفك الحصار الذي فرض على القشبي في مقر القيادة من قبل منتسبي اللواء الراضين للتمرد على قائدهم.

وأوضحت المصادر لـ«الميثاق» أن من المتوقع حل الكتيبتين اللتين أعلن أفرادهما التمرد على القائد السدمي، ونقلهم إلى خارج اللواء (٢٩) وإحالة المتورطين في الاعتداء عليه إلى القضاء العسكري.

هذا وكان العميد الركن حفظ الله السدمي- قائد اللواء ٢٩ ميكا- قد تعرض للإرهاب، لاعتداء همجي من قبل مندسين في اللواء أوعز لهم القيام بهمة تنفيذ السيطرة على اللواء ونهب أسلحته من قبل ميليشيات الفرقة ومجاميع قبلية في بروفة أولى استعداداً لنهب معسكرات أخرى تنتشر في المنطقة لا تتبع الفرقة ومنها معسكرات تتبع الحرس الجمهوري سابقاً.

وفي الوقت الذي تروج وسائل اعلامية- تتبع على محسن والإصلاح واولاد الاحمر- مزاعم عن احتجاجات داخل لواء العمالقة ضد القائد السدمي لتبرير تلك الجريمة يدعى ان ما تم هو بسبب اصرار القائد على توريد بندقية كانت في عهدة احد افراد اللواء الى مخزن المعسكر.. بيد ان تفاصيل المسرحية تكشف

إحالة المتمردين الى القضاء العسكري

